الأمم المتحدة

A/ES-10/735–S/2016/961

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 November 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لتنبيهكم إلى الوضع الحرج الذي ما زال سائدا في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة للاستفزازات والإجراءات غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل دون هوادة ضد الشعب الفلسطيني. فالسلطة القائمة بالاحتلال تتمادى، بشكل يومي، في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مما يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية على الأرض، ويكثّف الصعوبات التي يواجهها الشعب الفلسطيني، ويقلّص أي أمل حقيقي أو إمكانية لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين.

وقد وجّهنا إليكم مئات الرسائل على مر السنين، وبالأخصّ خلال اللحظات الشديدة الصعوبة والقتامة التي واجهها السكان المدنيون الفلسطينيون الرازحون تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ما يقرب من نصف قرن. وقد قمنا بصورة متكرّرة بمناشدة المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتمسك بالميثاق وبواجب احترام القانون الدولي وكفالة احترامه من جانب مختلف الأطراف، عبر سبل منها تحديد التدابير الكفيلة بحمل إسرائيل على إنهاء ما ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان. وثمة توافق آراء واضح بهذا الشأن: فهذا الاحترام أمر حتمي، ليس فقط لوقف تدهور الحالة

231116 211116 16-20169 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتخفيف المعاناة الإنسانية في الأجل القريب، بل وللحيلولة دون تبدّد فرص إحلال السلام في الأجل الطويل والتعجيل بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي الحرية، وهي الحقوق التي ظلّت مسلوبة منه بالقوة لفترة طويلة للغاية.

وللأسف لم تلق دعواتنا آذانا صاغية، ولا يزال المجتمع الدولي، وتحديدا مجلس الأمن، متقاعسا عن الوفاء بالتزاماته على الرغم من إجماع المجتمع الدولي على عدم قانونية سياسات إسرائيل وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تدابير الاستعمار الاستيطاني التي تقوم بها في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والحصار الذي تفرضه منذ ما يقرب من ١٠ سنوات على قطاع غزة، والذي يمثل عقابا جماعيا صارخا وجسيما ضد شعبنا. ومن أهم النتائج المأسوية لهذا التقاعس من جانب المجتمع الدولي أنه، ودون أدنى شك، قد جرّأ إسرائيل على الاستمرار في سياساتها وممارساتها المُدمِّرة ضد السكان الفلسطينيين العزّل، وذلك عبر جملة أمور منها الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، مما تسبّب في سقوط قتلى وجرحى. وعلاوة على ذلك، ومثلما كان عليه الحال على مدى العقود الماضية، يتحمّل الأطفال الفلسطينيون قسما كبيرا للغاية من وطأة هذا الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني الذي يزداد قمعاً وعنفاً باستمرار.

وإلى جانب القمع المستمر للشعب الفلسطيني، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال ممارساتها الاستعمارية غير القانونية دون كلل، حيث تتواصل بلا هوادة تدابير الاستيطان وبناء الجدار العازل وجميع التدابير ذات الصلة، بما في ذلك مصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين قسرا، مما يمثل انتهاكا جسيما لاتفاقية جنيف الرابعة وجريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتخلِّف هذه الانتهاكات الإسرائيلية أثرا مدمّرا هائلا وتتسبّب في مزيد من تدهور الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية، وتأجيج التوترات والغضب في صفوف السكان المدنيين الفلسطينيين، وتعميق ما يشعرون به من يأس.

وبينما يستحيل تسجيل كل الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإرهابيون ضد الشعب الفلسطيني، فإن السجل المبيَّن أدناه يبرز بعضاً من الجرائم الإسرائيلية الكثيرة التي ارتُكبت منذ إرسالنا رسالتنا السابقة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وجميعها يجسّد بشكل واضح السياسات الرامية إلى تجريد السكان المدنيين الفلسطينيين من إنسانيتهم وحرمانهم من حقوقهم، وترويعهم جيلا بعد جيل تحت وطأة هذا الاحتلال غير القانوني:

٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية ثمانية بيوت في تجمّع خان الأحمر البدوي في وسط الضفة الغربية، مما أدى إلى التشريد القسري لـ ٢٨ فلسطينيا تُركوا بلا مأوى، ومن بينهم ١٨ طفلا.

٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على خالد بحر أحمد بحر، ١٥ سنة، فأردته قتيلا. وقد أُطلق النار على الصبي من الظهر، وخرجت الرصاصة من صدره. ففي استمرار واضح لسياسية إطلاق النار بقصد القتل التي تتبعها إسرائيل، أطلق الجنود الإسرائيليون النار على خالد من ظهره بدعوى قيامه بإلقاء الحجارة. وبما أنه أصيب بالطلقات ثلاث مرات في ظهره، فإن هذا يثبت بما لا يدع مجالا للشك بطلان ادّعاء أن جنود القوات الإسرائيلية كانوا يشعرون بالتهديد.

٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

قامت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهدم مبنى مكوّن من أربع شقق في حي سلوان الفلسطيني بالقدس الشرقية المحتلة بدعوى بنائه بغير ترخيص. وقد قامت القوات الإسرائيلية، وبصحبتها جرّافات ''البلدوزر'' المسلحة، باقتحام المنطقة في ساعات الصباح الأولى وهدم المبنى الذي يملكه أربعة أشقاء من عائلة جعافرة، مما أدى إلى تشريد ٣٠ شخصا من بينهم نساء وأطفال. وقال عيسى جعافرة، مالك إحدى الشقق، إنه وأخوته كانوا يطعنون في قرار الهدم منذ تسع سنوات، حيث كانوا يأملون في الحصول على رخصة بناء من السلطة القائمة بالاحتلال، ولكن دون جدوى. وإلى جانب الإجراء القاسي وغير القانوني المتمثل في هدم منازلهم، جرت مطالبتهم بدفع تكاليف الهدم المقدّرة بحوالي ٤٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة.

٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

أعلنت الجهة المسمّاة البلدية الإسرائيلية اعتزامها بناء ١٨٠ وحدة استيطانية غير قانونية في مستوطنة ''جيلو'' غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة.

٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

قام جندي من قوات الاحتلال الإسرائيلية كان يحرس نقطة تفتيش عسكرية قرب بلدة سلواد، شرق رام الله، بإطلاق النار على أحمد حامد فأصابه بجراح بالغة. وقد أصيب حامد بثلاث رصاصات في الساق اليمنى والمعدة والكتف الأيمن، مما تسبّب في إصابته بتهتّك في الرئة وشروخ في الضلوع. واستقرّت الرصاصة في كبد المصاب الذي ما زال في حالة حرجة.

٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية خالد أحمد عليان إخليّل، ٢٣ سنة، بالقرب من قرية بيت عمر القريبة من مدينة الخليل، في محيط كتلة ”غوش عتصيون“ الاستيطانية غير القانونية.

١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

رفعت السلطة القائمة بالاحتلال العلم الإسرائيلي عند المدخل الشرقي لكنيسة القيامة في القدس الشرقية المحتلة. وأدانت اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس في فلسطين هذا الإجراء غير القانوني، وشددت على أن ذلك يشكل انتهاكا واضحا لحرمة الموقع المقدس وللوضع التاريخي القائم على أرض الواقع منذ عقود، والذي يشمل عدم قيام السلطة القائمة بالاحتلال برفع أي أعلام على الأماكن الدينية الإسلامية أو المسيحية.

٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يقل عن ٢٨ فلسطينيا، من بينهم امرأة وخمسة أطفال من سنّ ١٥ و ١٦ و ١٧ سنة، خلال مداهمات ليلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية المحتلة.

وهدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية منزلا من طابقين في حي بيت حنينا بالقدس الشرقية المحتلة، مما أدى إلى تشريد مزيد من الأسر الفلسطينية.

٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

قتلت القوات الإسرائيلية معن نصر الدين أبو قرع، ٢٣ سنة، من قرية المزرعة القبلية بدعوى محاولته طعن جندي إسرائيلي كان يحرس محطة للحافلات بالقرب من مستوطنة ”عوفرا“ القريبة من رام الله. وأفادت تقارير بأن قوات الاحتلال منعت المسعفين

الفلسطينيين من الاقتراب من مكان الحادث، فتُرك المصاب لينزف حتى الموت. وهذا هو الفلسطيني الـ ٢٣٨ الذي قُتل على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية أو المستوطنين منذ بداية جولة العنف الأخيرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

واحتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٢٢ فلسطينيا على الأقل، من بينهم تسعة من عائلة أبو شوشة، خلال مداهمات نُفِّذت ليلا في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية. وقام الجنود الإسرائيليون أيضا بتخريب متجر يقع أسفل منزل آل أبو شوشة أثناء تفتيشه، كما قاموا بمصادرة عدد من المركبات. وفي القدس الشرقية المحتلة، قامت أيضا الجهة المسماة بالقوات الإسرائيلية بمداهمة حي جبل المكبر، فقاموا بتفتيش منزلين عنوة واحتجاز أربعة فلسطينيين من عائلة عويسات، ومن بينهم ثلاثة أشقاء.

وهدمت قوات الاحتلال مخزنين ومحل جزارة في بيتا، جنوب نابلس.

٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

أفادت التقارير بأن قوات الاحتلال الإسرائيلية حظرت آذان الفجر عبر مكبرات الصوت في ثلاثة مساجد في بلدة أبو ديس. وقد دخل الجنود الإسرائيليون البلدة قبيل موعد صلاة فجر الجمعة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر وداهموا مساجد الرحمن والطيبة والجامعة في البلدة وأصدروا حظرا على آذان الفجر عبر مكبرات الصوت، في انتهاك واضح للحق الأساسي المتمثل في حرية العبادة. وجاءت أحداث أبو ديس بعد يوم من تظاهر عدد من المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين من مستوطنة ''بسغات زئيف'' أمام منزل نير بركات، الذي يُطلق عليه عمدة القدس، احتجاجا على ''التلوث السمعي'' الذي يسببه الآذان.

٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

فتحت القوات البحرية الإسرائيلية النار على صيادين فلسطينيين قبالة ساحل بيت لاهيا في شمال قطاع غزة. ووفقا للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، كانت القوات الإسرائيلية قد احتجزت ٧١ صيادا وصادرت ٢٢ قارب صيد خلال عام ٢٠١٥. وأفاد المركز بأن القوات البحرية الإسرائيلية كانت قد فتحت النار أيضا على الصيادين الفلسطينيين ١٣٩ مرة على الأقل على مدى السنة في قطاع غزة المحاصر، فجرحت ٢٤ شخصا وألحقت أضرارا بـ ١٦ قارب صيد.

٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

حكمت محكمة إسرائيلية على أحمد مناصرة، الصبي الفلسطيني البالغ من العمر ١٤ سنة، بالسجن لمدة ١٢ عاما. وقد أدين مناصرة بتهمة الشروع في القتل لادّعاء تنفيذه هجوما بالطعن في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أصيب من جرّائه اثنان من المستوطنين الإسرائيليين بالقرب من مستوطنة ''بسغات زئيف'' غير القانونية بحي بيت حنينا في القدس الشرقية المحتلة. وبالإضافة إلى الحكم على طفل بالسجن ١٢ سنة، قامت الجهة المسماة بالمحكمة أيضا بتوقيع غرامة على أسرته بقيمة تزيد على ٠٠٠ ٤٥ من دولارات الولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الهجوم المزعوم، قُتل حسن خالد مناصرة، ابن عم أحمد البالغ ١٥ عاما، برصاص قوات الاحتلال في مكان الحادث، بينما صدمت أحمد سيارة فأصيب بجروح خطيرة. وهناك فيديو مصوّر للشاب أحمد وهو ملقى على الأرض جريحا وسط دمائه، ويُسمع فيه بوضوح صوت أحد المارة الإسرائيليين وهو يقول: ''مُتْ يا ابن العـ***ة! مُتْ!''، بينما يحضّ شخص مار آخر ضابط الشرطة الإسرائيلي على إطلاق النار عليه. وقد استمرت معاملة أحمد بقسوة بعد احتجازه، حيث قام جنود القوات الإسرائيلية بسبّه والاعتداء عليه لفظيا، مع أنه كان يبلغ من العمر وقتئذ ١٣ عاما.

وتم أيضا تأجيل محاكمة أحمد عدة مرات، وهو ما فسّره الكثيرون على أنه حيلة لتأخير نظر القضية عمدا إلى حين بلوغه سن الرابعة عشرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ لإتاحة المجال للحكم عليه، حيث يجوز بموجب القانون الإسرائيلي أن يُحكم عليه بالسجن في هذه السنّ. وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا لتقرير صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ عن اللجنة الفلسطينية لشؤون الأسرى، احتجزت إسرائيل ما لا يقل عن ٠٠٠ ١ طفل فلسطيني تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٨ سنة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وتعرّض كثير منهم للاعتداءات والتعذيب أثناء الاحتجاز. ووفقا لمؤسسة الضمير المعنية بالدفاع عن حقوق الأسرى، هناك حاليا ما مجموعه ٣٤٠ طفلا فلسطينيا مسجونين من جانب إسرائيل.

٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

أصيب محمد عمرو، ٣٢ سنة، من مدينة طولكرم بجروح خطيرة من جرّاء إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلية نيران الذخيرة الحية عليه عند مدخل قرية حوارة بالقرب من نابلس. وادّعت السلطة القائمة بالاحتلال أن محمد حاول طعن جندي إسرائيلي، في حين

أفاد شهود كانوا موجودين في مكان الحادث أن محمد لم يفعل شيئا قبل إطلاق النار عليه سوى محاولة عبور الشارع.

ومثلما يتضح من السجلّ المتنامي لانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، ما زالت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حالة تجاهل وازدراء تام للقانون، مما يسبب دمارا ومعاناة وكربا بلا حدود للشعب الفلسطيني. وإننا نكرر اليوم مناشدة المجتمع الدولي أن يقوم بحماية شعبنا على سبيل الإلحاح ووفقا للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحمل إسرائيل على الوقف الكامل لاستعمارها غير القانوني لدولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهذا أمر لا بد منه لوقف تدهور الحالة ومعالجة الواقع الخطير على الأرض، وفقا لما أكد عليه المجتمع الدولي مرارا، بما في ذلك المجموعة الرباعية. ويجب أن يطالب المجتمع الدولي بشكل قاطع بإنهاء جميع هذه الانتهاكات الإسرائيلية، ولا يمكن إعفاء مجلس الأمن، على وجه التحديد، من مسؤولياته في هذا الصدد. وقد حان الوقت منذ أمد بعيد لحمل إسرائيل على التوقّف عن التصرف كدولة فوق القانون، ولحملها أخيرا على إنهاء هذا الاحتلال غير القانوني بجميع مظاهره.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٥٩٧ رسالة التي وجّهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تشكل أراضي دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (A/ES-10/734-S/2016/848)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نصّ هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول أعمالها، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء **عبد الهادي ناصر**

القائمة بالأعمال بالنيابة